



ما مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق بنود اتفاقية بازل3؟

Are Algerian Banks Ready for Basel III?

د / علي جقريف
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
Email: djekrifali@yahoo.fr

Abstract :

This study aimed to analyze and test the current liquidity coverage ratio of Algerian banks, and draw conclusions about the readiness of these banks to meet Basel III regulations. The study found that major Algerian banks not be ready to demonstrate Basel III compliance. So banks may demonstrate further problems achieving and maintaining Basel III compliance

Keywords: Liquidity coverage ratio, Algerian banks, Basel III.

Jel Classification Codes :
C1,C12,C13

المخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار نسب تغطية السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، قصد التعرف على مدى جاهزيتها لتطبيق مقررات لجنة بازل الجديدة، وذلك وفقا للمخطط التدريجي المعتمد من طرف اللجنة. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم البنوك التجارية الجزائرية غير مستعدة لتطبيق مقررات لجنة بازل3 المتعلقة بنسب تغطية السيولة وفقا للأجال التي أقترتها اللجنة. الأمر الذي يدل على احتمال أن تواجه البنوك المزيد من المشاكل من أجل تحقيق والحفاظ على متطلبات بازل3. الكلمات المفتاحية: نسبة تغطية السيولة، البنوك التجارية الجزائرية، اتفاقية بازل3

تصنيف JEL : C1، C12، C13

1. تمهيد

إن بروز الأزمة المالية الحالية وما صاحبها من إفلاس العديد من المصارف، الأمر الذي نتج عنه تأثر جميع القطاعات الاقتصادية والمالية نظرا للارتباط القوي لقطاع البنوك بجميع القطاعات الحساسة الأخرى، أدى إلى تغير النظرة الدولية فيما يتعلق بدور البنوك المركزية في الاقتصاد فلم تعد تقتصر على إعداد وتنفيذ السياسات النقدية بل توسعت لتشمل إعداد وتنفيذ السياسات المالية أيضا، فتوسع دورها في الاقتصاد أدى إلى زيادة أهميتها مما يتطلب إعادة النظر في القوانين التي تضبط عمل المنظومة المصرفية والمالية الحالية، إذ تم استحداث قوانين جديدة من شأنها تعزيز سلامة وأمن المنظومة المالية والمصرفية وبالتالي الاقتصاد ككل، وهو ما تجلى في اتفاقية بازل الثالثة (3)، التي تتجه العديد من الدول لتنفيذها بشكل تدريجي إلى غاية 2019 كحد أقصى. وعلى الرغم من أن تعقيدات اتفاقية بازل (2) لم تسمح للعديد من البنوك بتنفيذها، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لتنفيذ اتفاقية أعقد منها بكثير والمتمثلة في اتفاقية بازل (3). الأمر الذي يدفعنا لطرح التساؤل التالي: ما مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق بنود اتفاقية بازل (3)؟

11. أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق مقررات لجنة بازل 3 المتعلقة بنسب السيولة الجديدة التي أقرتها اللجنة، وذلك وفقا للمخطط التدريجي المعتمد من طرف اللجنة.

21. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تدرج في إطار دعوة لجنة بازل للسلطات الرقابية لدراسة مدى استعدادها لتنفيذ المقررات الجديدة بالشكل الذي يضمن تجنب الآثار السلبية على الاستقرار المالي والاقتصادي على المستوى الوطني والعالمي.

31. الدراسات السابقة

- دراسة Martien Lubberink (2015)¹: Liability Management Exercises of European Banks in Anticipation of Basel III

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير ممارسة إدارة الخصوم على سلامة واستقرار النظام المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة المخصص لا تساهم في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، حيث تؤثر العالوة الكبيرة المدفوعة لأصحاب السندات المستدعاة سلبا على سيولة وملاءة البنوك.

- دراسة: Christian M. McNamara and al (2015)²: Swiss Finish to Base III ؟، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن التحديات الخاصة التي تواجه النظام المصرفي السويسري نتيجة الاستجابة لمتطلبات بازل III وذلك من خلال البحث عن التجاوزات التي يمكنها أن تحدث في نماذج تقييم المخاطر الداخلية عند تقدير أوزان مخاطر الأصول. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الكبيرة التي تستخدم نماذج التقييم الداخلي يمكنها تخفيض أوزان المخاطر بشكل كبير جدا عن الأوزان المعيارية بالاعتماد على الاختلافات في نماذج الأعمال التجارية.

• دراسة: Allan D. Grody and Peter J. Hughes (2015) :³ Risk Regime— New The Global Roles for Auditors، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير دور مدققي الحسابات والمحاسبين على تعزيز واستعادة الثقة والمصداقية لأصحاب المصالح في تقارير إدارة مخاطر البنوك. وتوصل الباحث إلى أن توسع دور مدققي الحسابات ليشمل التحقق المستقل للامتثال لمبادئ إدارة المخاطر وتجميع البيانات الخاصة بها سوف يلعب دورا بارزا في استعادة ثقة ومصداقية الأطراف المشاركة من خلال الرفع من جودة ودقة مستويات الإفصاح.

• دراسة: Olga Kolokolova, and al (2015) :⁴ Systematic and Firm Specific Credit and Liquidity Risks of CDS Spreads، هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج نظري لتسعير الأصول الغير سائلة، واختباره تجريبيًا باستخدام هوامش CDS لعينة تتكون من 365 مؤسسة غير مالية في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة الممتدة من 2002 إلى 2011. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان النظامية، انعدام السيولة النظامية، ومخاطر تعثر المؤسسات الفردية ومخاطر انعدام سيولة الأصول تعتبر المنبئات الرئيسية للتغير في هوامش CDS.

• دراسة: Imad Kutum1 & Khaled Hussainey (2014) :⁵ Are Canadian Banks Ready for Basel III?، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار نسب تغطية السيولة للبنوك الكندية، قصد الوقوف على مدى جاهزيتها لتطبيق مقررات لجنة بازل3. وتوصلت الدراسة إلى أن خمسة من بين ستة بنوك محل الدراسة قادرة على الوفاء بمتطلبات بازل المتعلقة بنسب تغطية السيولة وفقا للإطار الزمني الذي أقرته اللجنة.

• دراسة: Dimitrios V. Siskos (2014) :⁶ Was Basel III necessary and will it bring about prudent risk management in banking?، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب التي أدت إلى استحداث مقررات بازلIII وفي ما إذا ستحقق أي إضافة إيجابية في مجال إدارة المخاطر المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى أن المقاييس المطورة من قبل لجنة بازلIII الهادفة إلى تعزيز سيولة البنوك وحماية القطاع المصرفي من المخاطر النظامية، لم تعالج أي من المشاكل الأساسية التي تسببت في الأزمة المالية الأخيرة.

• دراسة :Howarth & Quaglia (2013) :⁷ Banking on stability: The political economy of new capital requirements in the European Union، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في آثار الاقتصاد السياسي على مقررات بازل الجديدة، وذلك من خلال دراسة الخصائص المؤسسية للأنظمة المصرفية بين دول الإتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاختلاف في هذه الخصائص يؤدي إلى تحقيق مزايا تنافسية بين البنوك.

رغم الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين الأجانب بدراسة آثار وتحديات تطبيق مقررات بازل3 على أداء الأنظمة المصرفية من جهة وآثارها على الاستقرار المالي والاقتصادي من جهة ثانية، ورغم دعوة لجنة بازل السلطات التنظيمية للدول الأعضاء وغير الأعضاء لدراسة تأثيرات تطبيق المقررات الجديدة على أداء القطاع المصرفي ومدى استعدادها لتنفيذ هذه المتطلبات إلا أن الدراسات العربية تبقى

محتشمة جدا في هذا المجال. وقد جاء هذا البحث لإجراء دراسة كمية لجزء من مقررات لجنة بازل3 المرتبط بإدارة السيولة، والتي كانت سببا رئيسا في حدوث الأزمة المالية الأخيرة.

2. اتفاقية بازلIII

ركزت إصلاحات بازلIII على تعزيز قواعد رأس المال والسيولة العالمية، بالإضافة إلى تحسين إدارة المخاطر والحوكمة، فضلا عن تعزيز الإفصاح على انكشاف البنوك، كما تضمنت الاتفاقية الجديدة قواعد خاصة بعمل البنوك الكبيرة ذات التأثير العالي على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب الانتشار السريع للأزمات بين الدول عبر قنوات الاتصال الناتجة عن العولمة المالية.

بعد استكمال وثيقة بازلIII، قامت اللجنة بإطلاق حملة لتقدير تأثيرات هذه الإصلاحات على أداء المنظومة المصرفية للدول الأعضاء بشكل منفرد، حيث عمدت البنوك المركزية للدول الأعضاء بالعمل على تقدير المشاكل والتحديات التي تواجهها في تطبيق هذه الإصلاحات، وذلك وفقا للخصائص المختلفة بكل منظومة مصرفية.

تعتبر مشكلة السيولة من بين أهم المشاكل التي واجهتها البنوك التجارية خلال الأزمة المالية الأخيرة، إن لم تكن من بين الأسباب الرئيسية في نشأتها، حتى أن البعض أطلق عليها أزمة سيولة. لدى ركزت قواعد بازلIII الجديدة على إدارة مخاطر السيولة، وذلك من خلال اعتماد مؤشرات ومعايير جديدة يجب على البنوك الوفاء بها، وهما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وسيتم التركيز في هذه الدراسة على النسبة الأولى. والتي تمثل حاصل قسمة الأصول السائلة عالية الجودة على مجموع التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم عمل القادمة.

HQLA

LCR = —

NCF

حيث:

LCR : نسبة تغطية السيولة

HQLA : الأصول السائلة عالية الجودة

NCF : التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم عمل قادمة

من بين الأهمية الكبيرة لمفهوم نسب السيولة في ظل بازلIII الاعتماد على الأصول عالية الجودة، التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وعلى الفور بتغيير طفيف أو بدون تغيير في قيمتها.

وقد تم تحديد المتطلبات الدنيا لنسبة تغطية السيولة لكل بنك، حيث أن الحد الأدنى لنسبة السيولة وفقا لبازلIII يبدأ ب: 60% في 2015 ثم يتصاعد تدريجيا إلى 100% بحلول عام 2019⁸.

الأصول الفعلية التي تعتبر ذات جودة عالية وسهولة تحويلها إلى نقدية مع تغيير طفيف أو بدون تغيير في قيمتها، يتم تصنيفها على أنها المستوى 1 والمستوى 2 للأصول. حيث أن أصول المستوى الأول تشمل الأصول النقدية، احتياطات البنك المركزي، والديون السيادية التي لها تصنف بأوزان ترجيحية للمخاطر تساوي 0% وفقا لمعايير مخاطر الائتمان ضمن بازل2. أما أصول المستوى الثاني فتشمل

الديون السيادية ذات التصنيف بأوزان ترجيحية للمخاطر يساوي 20% وفقا لبازل III، وكذلك سندات الشركات والسندات المغطاة (المضمونة). التي تملك حدا أدنى من التصنيف الائتماني يساوي AA.

3. منهجية الدراسة

من أجل تحديد القيمة الإجمالية للأصول السائلة ذات الجودة العالية بالنسبة لمخاطر السيولة، فإنه يجب أن يكون 60% من أصول البنك ذات الجودة العالية مكونة من أصول المستوى الأول في حين لا تزيد أصول المستوى الثاني عن 40% من الأصول عالية الجودة.

من أجل اختبار نسب تغطية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية ضمن عينة الدراسة باستخدام منهجية بازل III، سوف نحتاج إلى المعلومات الخاصة بقيم أصول المستوى 1 والمستوى 2 المحتفظ بها من طرف البنوك. لكن بما أن هذه المعلومات غير متوفرة خلال فترة الدراسة، سوف يتم الاعتماد على معيار السيولة السريعة. حيث أن استخدام نسبة السيولة السريعة لتحديد تغطية سيولة البنوك يعتبر مناسباً، وذلك بالنظر إلى أن نسبة تغطية السيولة التي أنشئت في إطار بازل III، تبنى فعلياً على نسب السيولة التي تستخدم عادة في مجال الأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة السيولة السريعة هي مقياس مستخدم على نطاق واسع في مجال الأعمال التجارية لقياس سيولة الشركات على المدى القصير. وقد تم تنفيذ صيغة نسبة السيولة السريعة التي تستخدم بوصفها بديلاً عن نسبة تغطية السيولة، وذلك من خلال استخدام الأصول السائلة المدرجة في الميزانية العمومية للبنوك التجارية محل الدراسة كما يلي⁹:

LA

LR = —

LB

حيث:

LR : نسبة السيولة

LA : الأصول السائلة المدرجة في الميزانية العمومية

LB : المصطلحات المدرجة في الميزانية العمومية

لقد تم استخدام جميع الأصول السائلة في الحساب، لذا فإن نسبة تغطية السيولة المعلن عنها في هذه الدراسة على الأرجح أنها قريبة من نسبة تغطية السيولة الفعلية التي سيتم حسابها باستخدام متطلبات المستوى 1 والمستوى 2 وفقاً لبازل III. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه الطريقة في تحديد نسب تغطية السيولة للبنوك التجارية مناسبة لاستخلاص استنتاجات حول مدى استعداد البنوك التجارية لتلبية قواعد بازل III الفعلية.

13. عينة الدراسة :

تألف عينة الدراسة من ستة بنوك تجارية عاملة في الجزائر وهي البنك الجزائري الخارجي (BEA)، BNP PARIBAS، Fransabank El Djazair SPA، بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria (AGB)، Trust Bank Algeria، SOCIETE GENERAL ALGERIE، حيث تم اختيار هذه البنوك بناءً على توفر

ما مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق بنود [...] مجلة الباحث الاقتصادي

البيانات، إضافة إلى ضرورة إعداد بياناتها بالدينار الجزائري، إذ تم استبعاد البنوك التي تقوم بإعداد ميزانيتها بعملة غير الدينار الجزائري

23. البيانات:

تتألف بيانات هذه الدراسة من الميزانيات العمومية لبنوك عينة الدراسة، حيث جمعت قيم الأصول السائلة والمطلوبات لكل بنك خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى 2015. وباستخدام البيانات المتوفرة يمكننا من فحص اتجاه التغيرات في نسب تغطية سيولة البنوك في أعقاب الأزمة المالية ووفقا لمتطلبات بازل III ومن تم الإجابة على فرضية الدراسة فيما يتعلق بمدى استعداد البنوك التجارية لتنفيذ مقررات بازل III المتعلقة بنسب السيولة.

33. تحليل البيانات

تم تحليل البيانات من خلال حساب نسب تغطية السيولة للبنوك ضمن عينة لدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015 من أجل تحديد ما إذا كانت تتوافق مع متطلبات بازل III. بالإضافة إلى فحص اتجاه التغيرات في نسب تغطية السيولة لبنوك عينة الدراسة وذلك باستخدام معادلة الانحدار البسيط. ومن المهم أن نشير إلى أن دراسة البيانات كانت بالنسبة لكل بنك على حدة ثم إجراء مقارنة بين البنوك ضمن نفس النظام المصرفي، وعدم الاعتماد على دراسة البنوك كمجموعة واحدة. وذلك راجع إلى أنه في ظل بازل III يجب على البنوك الوفاء بمتطلبات نسبة تغطية السيولة بشكل فردي، حيث يمكن أن يكون للبنوك في بلد معين مستوى عام مرتفع لتلبية متطلبات بازل III لكن يمكن أن يكون هناك بنك فردي لا يتوفر على الامتثال لمتطلبات السيولة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المصرفي للبلد بسبب تشابك المعاملات المالية والتجارية بين البنوك خاصة إذا كان البنك ذو وزن نسبي كبير في النظام المصرفي الذي ينتهي إليه.

43. التحليل والنتائج:

الجدول رقم 1: تطور الأصول السائلة للبنوك التجارية العاملة في الجزائر (بمليون دج)

السنة	BEA	Trust Bank Algeria	AGB	SOCIETE GENERAL ALGERIE	Fransabank El Djazaïr SPA	BNP PARIBAS
2009	263524	5813	16308	31379	6254	16574
2010	302496	6242	20867	26539	6666	20731
2011	353814	4194	21013	35286	4957	27072
2012	407142	6035	31721	52916	8418	42788
2013	576868	5554	46775	70322	10810	39643
2014	827365	5621	60230	86421	8606	41055
2015	717648	6837	49344	62015	11393	52739

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنوك عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم: (1) تطور الأصول السائلة بالنسبة إلى كل بنك من البنوك الستة بشكل فردي،

BNP	FransabankEl	SOCIET		Trust Bank	
PARIBAS	Djazaïr SPA	GENERAL	AGB	Algeria	BEA
%218,19	%82,17	%97,63	%202,57	%17,61	%172,32

بالإضافة إلى المستوى العام للسيولة بالنسبة لجميع البنوك خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015. حيث تشير بيانات تطور حجم الأصول السائلة بالنسبة لكل بنك، إلى وجود إستراتيجية واضحة لرفع حجم الأصول السائلة لدى كل من البنك الجزائري الخارجي وبنك الخليج الجزائري و SOCIETE GENERAL ALGERIE، حيث ارتفع حجم الأصول السائلة من 263524، 16308، 31379 مليون دينار جزائري سنة 2009 إلى 717648، 49344، 62015 مليون دينار جزائري سنة 2015 للبنوك الثلاثة على التوالي. على الرغم من انخفاض حجم الأصول السائلة للبنوك الثلاثة خلال سنة 2015. في حين سجلت البنوك الثلاثة الأخرى BNP PARIBAS، Fransabank El Djazaïr SPA، Bank Algeria Trust تدبب في حجم الأصول السائلة بالزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة. عموما هناك تباين في حجم زيادة الأصول السائلة بين بنوك العينة خلال فترة الدراسة في انتظار دراسة حجم مطلوباتها ومن تم نسب السيولة لديها.

الجدول رقم 3: نسبة التغير في حجم الأصول السائلة للبنوك العاملة في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1

يوضح الجدول رقم (2) نسبة الزيادة (النقصان) للأصول السائلة بالنسبة إلى كل بنك من البنوك الستة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015. حيث تشير النسب إلى أن ثلاثة من أصل ستة بنوك محل الدراسة كانت نسبة الزيادة في حجم الأصول السائلة كبيرة، إذ تخطت البنوك الثلاثة نسبة 100%، حيث حقق BNP PARIBAS أكبر نسبة زيادة قدرت ب: 218,19% تلاه بنك الخليج الجزائري بنسبة 202,57%، ثم بنك الجزائر الخارجي بنسبة 172,32%، في حين حقق كل من SOCIETE GENERAL ALGERIE و Fransabank El Djazaïr SPA نسب نمو متوسطة في الأصول السائلة قدرت ب: 97,63%، 82,17%. بينما حقق Trust Bank Algeria نسبة نمو ضعيفة في حجم أصوله السائلة قدرت ب: 17,61%.

BNP PARIBAS	Fransabank El Djazaïr SPA	SOCIETE GENERAL ALGERIE	AGB	Trust Bank Algeria	BEA	السنة
145263	10254	138809	34656	18848	2043247	2009
151341	10839	141061	44913	19773	2215104	2010
155401	7098	147381	61730	16079	2457644	2011
186931	11510	179810	89544	19263	2104617	2012
212808	13637	199210	120021	23112	1907411	2013
232405	12340	215980	156442	26551	2356015	2014
228486	15384	216383	154575	29431	2356490	2015

الجدول رقم:3 تطور مطلوبات البنوك التجارية العاملة في الجزائر (بمليون دج)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنوك عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (3) تطور المطلوبات بالنسبة إلى كل بنك من البنوك الستة بشكل فردي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015. تشير البيانات إلى أن جميع البنوك ضمن عينة الدراسة حققت زيادة في مطلوباتها خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية ولكن بمعدلات متباينة. لكن بما أن جميع البنوك تقريبا قامت بزيادة كبيرة في حجم أصولها السائلة فإن إن الزيادة في المطلوبات لا تعني بالضرورة الوقوع هذه البنوك في مشاكل سيولة لاحقا إذا كانت مستويات السيولة لديها سنة 2009 جيدة. باستثناء Trust Bank Algeria الذي حقق نسبة تغير ضعيفة في الأصول السائلة، إذ من المرجح أن يواجهها مشكلة سيولة في حالة ما إذا كانت نسبة السيولة لديه ضعيفة في سنة 2009.

الجدول رقم:4 نسبة التغير في مطلوبات البنوك التجارية العاملة في الجزائر

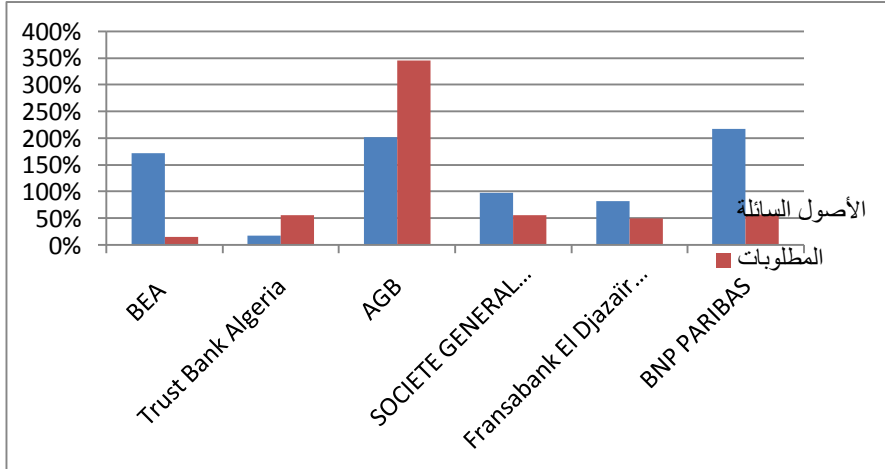
BNP PARIBAS	Fransabank El Djazaïr SPA	SOCIETE GENERAL ALGERIE	AGB	Trust Bank Algeria	BEA
%57,29	%50,02	%55,88	%346,01	%56,14	%15,33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول رقم 3

يوضح الجدول رقم (4) نسبة زيادة المطلوبات بالنسبة إلى كل بنك من البنوك الستة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015. تشير البيانات إلى أن بنك الجزائر الخارجي يحتل اضعف نسبة زيادة في المطلوبات ضمن البنوك الستة محل الدراسة، وذلك بمعدل 15,33% فقط خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، وهو مؤشر إيجابي على نسب السيولة لديه. في حيث حقق بنك الخليج الجزائر اكبر

نسبة زيادة في المطلوبات وذلك بمعدل 346,01 % خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، وهو مؤشر سلبي على نسب السيولة لديه. وهو البنك الوحيد الذي تخطى معدل زيادة يفوق 100 % في أعقاب الأزمة المالية، مما يدل على إمكانية تعرضه لمشاكل السيولة في انتظار حساب نسب السيولة والتأكد من ذلك.

الشكل رقم 1 المقارنة بين التغير في الأصول السائلة ومطلوبات البنوك من 2009 إلى 2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدولين رقم 1 و3.

يوضح الشكل رقم (1) جميع التغيرات في الأصول السائلة ومطلوبات البنوك الستة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015. حيث تشير البيانات إلى أن أربعة من أصل ستة بنوك ضمن عينة الدراسة كانت نسبة تغير (الزيادة) في حجم الأصول السائلة لديها أكبر من نسبة التغير (الزيادة) في حجم المطلوبات. حيث حقق كل من BEA، BNP PARIBAS معدلات زيادة في الأصول السائلة تفوق بكثير معدلات الزيادة في المطلوبات، بينما حقق SOCIETE GENERAL ALGERIE و Fransabank El Djazaïr SPA معدلات زيادة في الأصول السائلة تفوق معدلات الزيادة في المطلوبات ولكن بنسب متوسطة. في حين حقق كل من AGB و Trust Bank Algeria نسبة زيادة في المطلوبات تفوق بكثير نسبة الزيادة في الأصول السائلة، وهو ما يدعم إمكانية تعرضهما لمشاكل السيولة. وبالتالي صعوبة الوفاء بمتطلبات السيولة التي تقرها بازل III التي يبدأ سريانها بشكل تدريجي سنة 2015.

الجدول رقم 5: نسبة تغطية السيولة للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

السنة	BEA	Trust Bank Algeria	AGB	SOCIETE GENERAL ALGERIE	Fransabank El Djazaïr SPA	BNP PARIBAS
2009	%12,90	%30,84	%47,06	%22,61	%60,99	%11,41
2010	%13,66	%31,57	%46,46	%18,81	%61,50	%13,70

ما مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق بنود [...] مجلة الباحث الاقتصادي

2011	%14,40	%26,09	%34,04	%23,94	%69,84	%17,42
2012	%19,35	%31,33	%35,43	%29,43	%73,14	%22,89
2013	%30,24	%24,03	%38,97	%35,30	%79,27	%18,63
2014	%35,12	%21,17	%38,50	%40,01	%69,74	%17,67
2015	%30,45	%23,66	%31,92	%28,66	%74,06	%23,08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدولين رقم 1 و3.

يوضح الجدول رقم(5) نسب تغطية السيولة بالنسبة لكل بنك من البنوك الستة ضمن عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015. حيث تشير البيانات إلى أن جميع البنوك ضمن عينة الدراسة تملك نسب تغطية سيولة ضعيفة، باستثناءFransabank El Djazaïr SPA الذي يتوفر نسب تغطية سيولة جيدة. فعلى الرغم من اعتماد بعض البنوك لإستراتيجية واضحة في رفع نسب تغطية السيولة لديها على غرار بنك الجزائر الخارجي وSOCIETE GENERAL ALGERIE، فإنها تبقى جميعا بعيدة عن النسب الدنيا التي تفرضها مقررات بازلIII، كحد أدنى 60 % ابتداء من سنة 2015. كما أن باقي البنوك ضمن العينة لا تتبع إستراتيجيه واضحة في رفع نسب تغطية السيولة لديها، حيث نلاحظ تدبدا كبيرا في معدلات التغير (بالزيادة أو النقصان) خلال فترة الدراسة. ويبقى Fransabank El Djazaïr SPA البنك الوحيد ضمن عينة الدراسة الذي يملك نسب تغطية السيولة تتماشى ومتطلبات التخصيص لتطبيق مقررات لجنة بازل الجديدة المتعلقة بنسب السيولة. هذا في انتظار تقدير نسب تغطية السيولة خلال فترة الإعدادية التي أقرتها اللجنة للتأكد من ذلك.

53. دراسة اتجاه تغير نسب تغطية السيولة للبنوك

تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والذي يعتبر الزمن الممثل بالسنوات متغيرا مستقلا في حين تعبر نسب تغطية السيولة لكل بنك عن المتغير التابع.

$$Y = a + bT$$

وذلك كما يلي:

حيث:

Y: المتغير التابع (نسب تغطية السيولة للبنك).

X: المتغير المستقل (الزمن).

● بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي BEA

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 5 أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط النتائج التالية : Y = -

$$7983.301 + 3.979 T$$

إن زيادة الزمن بسنة واحدة يؤدي إلى الارتفاع في نسبة تغطية السيولة ب:3.97% وهو مؤشر ايجابي لتطور نسب تغطية السيولة للبنك.

في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0.84 أي أن التطور الزمني يفسر ما نسبته 84% من التغيرات الحاصلة في نسب تغطية السيولة.

● Trust Bank Algeria

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 5 أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط النتائج التالية: $Y = 3217.413 - 1.586 T$

إن زيادة الزمن بسنة واحدة يؤدي إلى الانخفاض في نسبة تغطية السيولة ب: 1.58% وهو مؤشر سلبي لتطور نسب تغطية السيولة للبنك.
في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0.645 أي أن التطور الزمني يفسر ما نسبته 64.5% من التغيرات الحاصلة في نسب تغطية السيولة.

● بنك الخليج الجزائر (AGB) Gulf Bank Algeria

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 5 أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط النتائج التالية: $Y = 4092.373 - 2.015 T$

إن زيادة الزمن بسنة واحدة يؤدي إلى الانخفاض في نسبة تغطية السيولة ب: 2.01% وهو مؤشر سلبي لتطور نسب تغطية السيولة للبنك.
في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0.546 أي أن التطور الزمني يفسر ما نسبته 54.6% من التغيرات الحاصلة في نسب تغطية السيولة.

● Fransabank El Djazaïr SPA

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 5 أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط النتائج التالية: $Y = 4609.546 + 2.326 T$

إن زيادة الزمن بسنة واحدة يؤدي إلى الارتفاع في نسبة تغطية السيولة ب: 2.32% وهو مؤشر ايجابي لتطور نسب تغطية السيولة للبنك.
في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0.57 أي أن التطور الزمني يفسر ما نسبته 57% من التغيرات الحاصلة في نسب تغطية السيولة.

● SOCIETE GENERAL ALGERIE

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 5 أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط

النتائج التالية: $Y = -5138.853 + 2.568 T$

إن زيادة الزمن بسنة واحدة يؤدي إلى الارتفاع في نسبة تغطية السيولة ب: 2.56% وهو مؤشر ايجابي لتطور نسب تغطية السيولة للبنك..
في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0.561 أي أن التطور الزمني يفسر ما نسبته 56.1% من التغيرات الحاصلة في نسب تغطية السيولة.

● BNP PARIBAS

بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 5 أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط النتائج التالية: $Y = 3155.383 + 1.577 T$

إن زيادة الزمن بسنة واحدة يؤدي إلى الارتفاع في نسبة تغطية السيولة ب: 1.57% وهو مؤشر ايجابي لتطور نسب تغطية السيولة للبنك.

في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0.561 أي أن التطور الزمني يفسر ما نسبته 56.1% من التغيرات الحاصلة في نسب تغطية السيولة.

63. تقدير نسب تغطية السيولة للبنوك وفقا للأطر الزمنية التي أقرتها لجنة بازل من خلال استخدام معادلة الانحدار والتي تربط معامل الزمن باعتباره متغيرا مستقلا بنسب تغطية السيولة على اعتباره متغيرا تابعا لتقدير نسب تغطية السيولة لكل بنك وفقا للأطر الزمنية التي وضعتها لجنة بازل.

وقد أضفت التقديرات إلى ما يلي:

- بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي: ستقدر نسب تغطية السيولة للبنك بمعدل: 38.36%، 42.34%، 46.32%، و 50.3% للسنوات 2016، 2017، 2018، و 2019 على التوالي.
- بالنسبة ل: Trust Bank Algeria: ستقدر نسب تغطية السيولة للبنك بمعدل: 20.03%، 18.45%، 16.86%، و 15.27% للسنوات 2016، 2017، 2018، و 2019 على التوالي.
- بالنسبة لبنك الخليج الجزائر: ستقدر نسب تغطية السيولة للبنك بمعدل: 30.13%، 28.11%، 26.10%، و 24.08% للسنوات 2016، 2017، 2018، و 2019 على التوالي.
- بالنسبة ل: Fransabank El Djazaïr SPA: ستقدر نسب تغطية السيولة للبنك بمعدل: 79.67%، 81.99%، 84.32%، و 86.64% للسنوات 2016، 2017، 2018، و 2019 على التوالي.
- بالنسبة ل: SOCIETE GENERAL ALGERIE: ستقدر نسب تغطية السيولة للبنك بمعدل: 38.23%، 40.80%، 43.37%، و 45.93% للسنوات 2016، 2017، 2018، و 2019 على التوالي.
- بالنسبة ل: BNP PARIBAS: ستقدر نسب تغطية السيولة للبنك بمعدل: 23.84%، 25.42%، 27.00%، و 28.58% للسنوات 2016، 2017، 2018، و 2019 على التوالي.

4. مناقشة وتحليل النتائج

توصلت الدراسة إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بقدرة معظم البنوك التجارية العاملة في الجزائر على الوفاء بمتطلبات نسب تغطية السيولة وفقا للأطر الزمنية التي أقرتها لجنة بازل3، حيث تشير نتائج التقدير إلى أن خمسة من أصل ستة بنوك ضمن عينة الدراسة غير قادرة على الوفاء بمتطلبات نسب تغطية السيولة وفقا للإطار الزمني الذي اقرته اللجنة. فبالرغم من اعتماد كل من بنك الجزائر الخارجي و SOCIETE GENERAL ALGERIE على إستراتيجية واضحة في رفع نسب تغطية السيولة لديها إلا أنها تبقى بعيدة عن السلم المتعمد من طرف اللجنة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض نسب تغطية السيولة لديها بشكل كبير بعد الأزمة المالية مباشرة. حيث قدرت نسبة تغطية السيولة لهما ب: 38,36% و 38,26% على التوالي سنة 2016 على أن تبلغ أقصى قيمة لهما بمعدل 50,3% و 45,93% على التوالي سنة 2019، والتي تعتبر أقل من المعدل الأدنى المقدر من طرف اللجنة. في حين اتخذت نسبة تغطية السيولة لدى كل من بنك الخليج الجزائر و Trust Bank Algeria اتجاهها تنازليا، فرغم

انخفاض نسب تغطية السيولة لدى البنكين بعد الأزمة المالية العالمية إلا أنهما لم يتخذا إستراتيجية واضحة في رفع نسب تغطية السيولة لديهما حيث تقدر النسبة لدى البنكين على التوالي ب: 30,13% و 20,03% في سنة 2016، كما تقدر النسبة ب: 24,08% و 15,27% للبنكين على التوالي سنة 2019 وهي بعيدة كل البعد عن السلم المعتمد من طرف اللجنة. ونفس الأمر بالنسبة لبنك BNP PARIBAS الذي تبقى نسب تغطية السيولة لديه ضعيفة جدا، حيث قدرت ب: 23,84% سنة 2016 على أن تبلغ أقصى قيمة لها بمعدل 28,58% سنة 2019، بالرغم من الاتجاه التصاعدي للنسبة لدى البنك إلى أنها تبقى بعيدة جدا على الحدود التي اعتمدها اللجنة وذلك راجع إلى ضعف النسبة لدى البنك بعد الأزمة المالية من جهة وانخفاض معدل الزيادة المعتمد من طرف البنك من جهة أخرى. في المقابل يعتبر بنك Fransabank El Djazaïr SPA الأفضل ضمن عينة الدراسة من حيث القدرة على الوفاء بمتطلبات نسب تغطية السيولة التي أقرتها اللجنة، حيث يمكن للبنك الوفاء بمتطلبات نسب تغطية السيولة لسنة 2016 و 2017، إذ قدرت نسبة تغطية السيولة لديه ب: 69,67% و 81,99% لسنتي 2016 و 2017 مقابل 70% و 80% التي المعتمدة من طرف اللجنة. إلا أن النسب تبقى دون الحدود المطلوبة لسنتي 2018 و 2019 أين قدرت ب: 84,32% و 86,64% لدى البنك مقابل 90% و 100% المعتمدة من طرف اللجنة. ومع ذلك يمكن للبنك تحقيق هذه النسب في حالة مراجعة تركيبة أصوله السائلة وإجمالي مطلوباته.

رغم امتلاك البنوك التجارية العاملة في الجزائر قاعدة رأس مال كبيرة، تفوق بشكل كبير النسب المعتمدة من طرف لجنة بازل والمقدرة ب: 8%، ورغم امتلاكها لنسب سيولة قانونية عالية، إلا أنها تبقى تعاني من حيث توفر السيولة الجاهزة التي تركز على الأصول العالية الجودة، والتي كانت سببا رئيسيا في نشوء الأزمة المالية الأخيرة، حيث تشير النتائج إلى وجود قصور لدى البنوك فيما يتعلق بتوسيع حجم الأصول السائلة مقارنة بحجم المطلوبات.

5. النتائج والتوصيات

بناء على نتائج التقدير الموضحة أعلاه تم التوصل إلى ما يلي:

15. بينت النتائج عدم استعداد معظم البنوك التجارية العاملة في الجزائر لتطبيق مقررات لجنة بازل3 المتعلقة بنسب تغطية السيولة، نتيجة ضعف نسب تغطية السيولة لديها في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة. بالإضافة إلى افتقارها للبنية التحتية التي من شأنها أن تساعد على مواكبة التطورات السريعة في بيئة الأعمال المصرفية، كعدم توفر سوق مالي كبير يوفر بدائل التمويل القصير الأجل بالإضافة إلى غياب الثقافة المالية في المجتمع الجزائري، الأمر الذي يؤدي إلى تسريبات نقدية كبيرة وحجم هائل من المعاملات المالية خارج الجهاز المصرفي، مما ينعكس سلبا على أداء القطاع المصرفي ومن ثم على الاستقرار المالي وعلى الاقتصاد الوطني. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Allen, 10, 2012 Kei, Chan, Milne & Thomas التي توصلت بأن البنوك الأوروبية الكبرى من المرجح أن تلجأ إلى تخفيض حجم الإقراض لديها من أجل تقليل حجم خصومها بهدف الامتثال الكامل لمتطلبات بازلIII. كما تتفق مع نتائج دراسة Weinberger (2014)¹¹ التي درست مدى استعداد أكبر 26 بنك في أمريكا

لوفاء بمتطلبات السيولة التي أقرتها لجنة بازل III وتوصلت الدراسة إلى أن أكبر 6 بنوك في أمريكا غير قادرة على الوفاء بمتطلبات السيولة التي أقرتها بازل III. لكنها تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة Imad Kutum & Khaled Hussainey, 2014 التي توصلت إلى أن معظم البنوك الكندية الكبرى قادرة على تطبيق متطلبات بازل III المتعلقة بنسب تغطية السيولة وفقا للإطار الزمني الذي أقرته اللجنة.

25. تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Howarth & Quaglia, 2013 بأن الاختلاف في أساليب الإقراض ومقدار رأس المال لدى البنوك يمكن أن يؤدي إلى مشاكل خاصة فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات السيولة التي أقرتها لجنة بازل III. كما تتفق نتائج الدراسة مع نتائج V. Siskos, 2014 بأنه لا يمكن الاعتماد على مقررات بازل III لتوفير الاستقرار من تلقاء نفسها، ولكن ينبغي للبنوك المضي قدما في برامج الإصلاح لتسليم التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب وباتساق. كما بين Adamson, 2012 بأن طريق تحقيق نموذج إدارة المخاطر الناضج طويل ومعقد، حيث يجب على كل بنك على حدا تنفيذ إستراتيجية لإدارة المخاطر واضحة جيدا، مما يزيد من احتمالية تنفيذ منظم وجيد لبرنامج بازل III.

بناء على النتائج والاستنتاجات السابقة يمكن عرض مجموعة التوصيات التالية:

35. يجب على الهيئات الرقابية الجزائرية العمل على توفير الآليات التي تسمح بإدراج جميع المنظومة المصرفية ضمن بورصة الجزائر، قصد تقوية البورصة من جهة وقصد الاستفادة من مزاياها من جهة أخرى. حيث يمكن للبنوك الاستفادة من البورصة في توفير المزيد من الأصول السائلة ورؤوس الأموال بما يسمح لها من رفع نسب تغطية السيولة لديها. كما يمكن الاستفادة من مزايا عمليات الإفصاح التي يوفر الانخراط في البورصة من خلال زيادة الثقة في المنظومة المصرفية الأمر الذي ينعكس إيجابا على زيادة عدد العملاء وبالتالي ارتفاع حجم الودائع خاصة من جانب القطاع الخاص والقطاع العائلي، الذي يعرف قصورا كبيرا في الجزائر نتيجة غياب الثقافة المالية. كما يمكن أن يساعد الهيئات الرقابية في تحقيق أهدافها من خلال دعم الرقابة الخارجية التي يوفره القطاع الخاص.

45. ضرورة المزيد من العمل من طرف بنك الجزائر قصد مساعدة البنوك التجارية على الاستعداد لتطبيق مقررات لجنة بازل من خلال الاستفادة من تجارب الدول مثل: القيام بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك، وذلك بما يتمتع من سلطة في تحصيل جميع البيانات الضرورية لذلك، إضافة إلى العمل على توسيع الثقافة المالية بين أفراد المجتمع من خلال الندوات والملتقيات والاعتماد على الوسائل الإعلامية والمناهج الدراسية.

55. ضرورة البحث في أسباب عدم قدرة البنوك التجارية على الوفاء بمتطلبات السيولة التي أقرتها لجنة بازل من خلال تحليل خصائص وظروف البنوك. بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإجراءات الداخلية التي قد تؤدي إلى عدم امتثال البنوك.

65. ينبغي على الدول والبنوك الاستفادة من تجارب بازل II وعدم التسرع في تنفيذ مقررات بازل III دون الاستعداد الجيد والكافي لذلك، قصد تفادي الوقوع في أزمة أخرى قد تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي ككل.

75. ينبغي على الجزائر الترتيب أكثر قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC وفتح حسابات رأس مالها، وذلك نظرا لطبيعة الهيكلية لاقتصادها الذي يتميز بضعف المدخرات المحلية وعدم استقرار ميزانها التجاري على المدى الطويل.

85. إجراء المزيد من الدراسات العربية التي تهتم بدراسة تأثير اتفاقية بازل على الأنظمة المصرفية لأن كل قطاع له خصوصياته.

- ¹ .Lubberink. M., Liability Management Exercises of European Banks in Anticipation of Basel III, 2015.ssrn.com.
- ² McNamara .C, and al, Swiss finish to basel 3, 2015.ssrn.com.
- ³ .Grody.A ,and Hughes,P, The Global Risk Regime – New Roles for Auditors, 2015. ssrn.com.
- ⁴ . Kolokolova. O , and al, Systematic and Firm- specific Credit and Liquidity Risks of CDS Spreads, 2015 .ssrn.com.
- ⁵ . Kutum .I & Hussainey .K., Are Canadian Banks Ready for Basel III?, Accounting and Finance Research, Vol. 3, No. 3; 2014, www.sciedu.ca/afr
- ⁶ .Siskos.D ,Was Basel III necessary and will it bring about prudent risk management in banking?, 2014.ssrn.com.
- ⁷ .Howarth, D., & Quaglia, L. Banking on stability: The political economy of new capital requirements in the European Union. 2013, *Journal of European Integration*, 35(3), 333–346. <http://dx.doi.org>.
- ⁸ . Basel Committee on Banking Supervision, , Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, 2013. www.bis.org.
- ⁹ Kutum .I & Hussainey .K., Are Canadian Banks Ready for Basel III?, op.cit.
- ¹⁰ . Allen, B., and al, Basel III: Is the cure worse than the disease? *International Review of Financial Analysis*, 25, 159–166. 2012. <http://dx.doi.org>.
- ¹¹ .Weinberger, E. Most banks ready for fed's liquidity rules, report says, 2014. Retrieved from. <http://www.ssrn.com>.

1. التقارير السنوية للبنك الجزائري الخارجي

2. التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر

3. التقارير السنوية ل: SOCIETE GENERAL ALGERIE

4. التقارير السنوية ل: Fransabank El Djazaïr SPA

5. التقارير السنوية ل: BNP PARIBAS الجزائر

6. التقارير السنوية ل: Trust Bank Algeria